د. ميثم لعيبي

المـــالية العـــامة

مقايضات الكفـــاءة والعـــدالة

"مدخل النظرية الجزئية"

بغـــداد

2016

المحتويات	
تقديم	
توطئة	
الباب الأول: جوانب تأصيلية في اقتصاديات المالية العامة	
الفصل الأول: لماذا تتدخل الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي	
المبحث الأول: كيفية الوصول الى السلعة العامة	
ـ خاصيتا عدم الاستبعاد والاستهلاك غير التنافسي	
ـ درجة عمومية السلع والخدمات	
ـ الطلب على السلع والخدمات العامة البحتة	
المبحث الثاني: تدخلات الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي	
ـ الآثار الاقتصادية الخارجية	
ـ نقص المعلومات وجمود عناصر الانتاج	
ـ تناقص التكاليف والاحتكار (المنافسة غير الكاملة)	
ـ التكاليف الحدية الصفرية	
الفصل الثاني: أهداف الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتنسيق الأهداف	
المبحث الأول: الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد	
ـ الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية	
ـ تخصيص الموارد	
ـ تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص	
ـ تحقيق الكفاءة الانتاجية	
ـ الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي	
ـ الكفاءة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي	
المبحث الثاني: العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخول والثراوت	
ـ فكرة العدالة وتطورها	

ـ المساواة وتكافؤ الفرص	
ـ مفاهيم العدالة في الفكر المعاصر	
المبحث الثالث: التنسيق بين هدفي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية	
ـ الكفاءة والرفاه في ظل المنافسة الكاملة	
ـ آثار إعادة توزيع الدخل على الكفاءة	
ـ مصادر الباب الاول	
الباب الثاني: النفقات العامة ومقايضات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية	
الفصل الثالث: النفقات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية	
المبحث الأول: كفاءة الإنفاق العام وتحليلات التكلفة- العائد	
ـ تحليل التكلفة-العائد	
ـ قواعد إتخاذ قرارات الإنفاق العام	
المبحث الثاني: كفاءة الإنفاق العام	
ـ الإنفاق العام وأمثلية باريتو	
ـ الكفاءة المطلوبة والآثار الاحلالية والدخلية	
الفصل الرابع: النفقات العامة في ظل العدالة الاجتماعية	
المبحث الأول: عدالة الإنفاق العام التوزيعية	
ـ آثار الانفاق العام في توزيع الدخل	
ـ الآثار التوزيعية وتقويمها	
المبحث الثاني: الموائمة بين العدالة والكفاءة في برامج الإنفاق الحكومي	
ـ المقايضة في برامج الانفاق الحكومي	
ـ أثر المزاحمة على القطاع الخاص	
ـ مصادر الباب الثاني	
الباب الثالث: الايرادات العامة ومقايضات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية	

الفصل الخامس: الايرادات العامة في ظل الكفاءة الاقتصادية.	
المبحث الأول: آثار الضرائب على العمل والادخار والاستهلاك	
- آثار الضرائب على العمل	
- ضريبة الدخل والاستثمار	
- ضريبة الدخل والادخار	
- الآثار الدخلية والاحلالية على الاستهلاك والادخار	
المبحث الثاني: الكفاءة الاقتصادية في الايرادات العامة	
- أثر الضرائب على الكفاءة الاقتصادية	
- الضريبة المشوهة للأسعار	
الفصل السادس: الايرادات العامة في ظل العدالة الاجتماعية	
المبحث الأول: العدالة الضريبية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية	
- العدالة الضريبية	
- مبادئ تحقيق العدالة الضريبية	
- أثر الضرائب على العدالة الاجتماعية	
- قياس تأثير الضريبة على توزيع الدخل	
المبحث الثاني: الضرائب الكمركية بين الكفاءة والعدالة	
- هل تؤدي حماية الانتاج المحلي للكفاءة؟	
- أثر الضرائب الكمركية على العمل	
- الضرائب الكمركية والآثار على العدالة الاجتماعية	
المبحث الثالث: آثار الضريبة على الدخول الحقيقية الصافية الفردية	
- مشكلات نقل العبء الضريبي	
- صور نقل العبء الضريبي	
- كيفية قياس العبء الضريبي	

- التحليل الجزئي للعبء الضريبي	
- عملية نقل العبء الضريبي في ظل المنافسة الكاملة	
- أهم العوامل التي تحدد عملية العبء الضريبي	
- عملية نقل العبء الضريبي في ظل الاحتكار	
- التحليل الكلي للعبء الضريبي	
- مصادر الباب الثالث	

تقديم

يقول أستاذنا (ابراهيم كبة)، أنَّ قانون "غريشام" قد أسيء فهمه، فالعملة الرديئة لا تطرد العملة الجيدة "من" السوق، بل أن ما يحدث هو أنَّ العملة الجيدة هي التي تطرد العملة الرديئة "الى" السوق. وهذه العملية تحدث بهذا الترتيب، لأنَّ السوق " الرديء" لم يعد قادراً على التعامل بالعملة الجيدة، ولا على تقديم مقايضة عادلة مقابلها اصلاً.

ويبدو أنَّ المؤلف يعرف إشكالية الخوض في دراسة مواضيع من هذا النوع، فهو يدرك حاجة المختصين لفهم ما يدور في الدروب المغلقة لهذه المادة الشائكة واللصيقة بحياتهم، كما أنه يدرك عجز الطرق المستخدمة (ضمن الاطار النظري والمفاهيمي) عن مساعد طلبة الاقتصاد في تحليل الأحداث التي تقع في العالم الحقيقي. وكثيراً ما كشفت الازمات الاقتصادية، وإخفاق السياسات الحكومية في استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية عن هذا الانفصال العميق بين علم الاقتصاد من جهة، وبين المشكلات التي يتصدى لتحليلها، ووضع الحلول اللازمة من جهة اخرى . وواضح أنَّ المؤلف يدرك مدى حاجتنا لاستخدام ذلك من أجل تجنب أخطاء السياسة الاقتصادية للحكومات، والتي أصبحت السبب الرئيس وراء كل أزمة، بما في ذلك أزماتنا السياسية والاجتماعية "المركّبة" في الوقت الراهن .

إنَّ "الحقيقة الرئيسية" كما يعرضها مؤلف هذا الكتاب هي: إنَّ هناك مقايضة "حرجة" بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال النشاط المتعلق بالمال العام.

وإبتداءاً من الفصل الاول يحاول تأكيد هذه الحقيقة بربط الاطار النظري الصرف؛ كأشتقاق منحنى الطلب على السلع العامة البحتة، وإحتساب المنافع والتكاليف الحدية لها..الخ، بتدخلات الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف ضبط إيقاع عمل نظام السوق، والحد من الآثار السلبية لإخفاقاته في توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة، أو استخدامها بكفاءة.

ويستعمل ذات المنهجية في الفصل الثاني، حيث يعمل على ربط مفاهيم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، بدور الحكومة في هذا التخصيص بين القطاعين العام والخاص، من خلال سعيها الى تحقيق أفضل استخدام، وبأكفأ صورة من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم البحث في تحديد الاهداف العامة التي تسعى الحكومة لبلوغها، ودراسة الوسائل المختلفة التي تؤدي الى تحقيق هذه الاهداف.